د. نادر رياض *

www.naderriad.com

حتى لا يسقط الاقتصاد المصرى من قطار التنمية

أمر عجيب أن هناك سمات تشابه تجمع بين صفات الدولة والمؤسسة الصناعية، وأيضا الفرد.. ألا وهى أن الغنى يزداد غنى والفقير يزداد فقرا.

وقد عنى خبراء اقتصاد الدول وعلماء الاقتصاد الصناعى، وكذا المهتمون بعلوم الاجتماع والتنمية البشرية بدراسة تلك الظاهرة وانتهوا جميعا إلى أن تلك الظاهرة ترجع أسبابها إلى ما يسمى الحلقات الصاعدة (virtuous circles) وعكسها ما يسمى الحلقات الهابطة أو الحلقات المرزولة (vicious circles).

فعلى مستوى الفرد، نجد أن الشخص محدود الموارد سيكون إنفاقه على بنود التعليم والصحة والغذاء أقل من المعدل المطلوب، فينشأ محدود التعليم والثقافة عليل الصحة وضعيف البنية، مما سيؤدى إلى إضعاف إمكانياته عن العمل والإنتاج مما يقلل من قيمة موارده المحدودة أصلا عاما بعد عام.

يتشابه هذا مع أمر المؤسسة الصناعية التى سنفترض معها أنها مؤسسة غنية، تملك من الموارد ما تنفقه على البحوث والتطوير لتحديث منتجاتها وتنفق على دراسة الأسواق لتستطلع احتياجات العميل الحالية والمستقبلية وتنفق على وسائل الإنتاج لتحدثها وتقلل من المهدر من الخامة والطاقة وزمن الإنتاج، كما تنفق على التنمية البشرية لعمالها وأفرادها لترفع من كفاءاتهم وتزيد من إنتاجهم، ولنا أن نرى فى هذه الحالة أن مثل هذه المؤسسة الصناعية تنطبق عليها مقولة أن الغنى يزداد غنى وعكس هذا صحيح تماما.

أما فى مجال اقتصاد الدولة، وهذا هو بيت القصيد، فإن مطلب أى دولة هو الارتقاء بشعبها من خلال مجتمع الفرص المتزايدة عددا للاستثمار وتوظيف المدخرات والقدرة على المنافسة داخليا وعالميا. وفى دورات الاقتصاد النشيطة تتزايد معدلات التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لجيوب المواطنين ومنها، مما يعظم من قدرة الاقتصاد على التنمية والاستثمار والتى تصاحبها عادة إتاحة وظائف جديدة لسوق العمل تتزايد عاما تلو العام وبأجور تتصاعد بنفس المستوى، محققة ارتفاعا فى مستوى معيشة الفرد.

وبذا فإننا نرى مثل هذه الدولة يزداد دخلها نتيجة تزايد حصيلة الضرائب والجمارك من حصيلة سيادية تمكنها من الإنفاق على التعليم والصحة والمرافق وتوفير خدمات البنية الأساسية للمواطن ومجتمع الأعمال والإنتاج، مما يؤهل هذه الدولة إلى الدخول فى الحلقات الصاعدة، محققة مبدأ أنه حتى بين الدول فإن الغنى منها يزداد غنى.

وها نحن فى مصر وقد صنع الشباب ثورة أخذت موجتها تتصاعد وتتباعد حتى أوجدتنا فى بحر خضم من الخلافات على كل شىء وعلى أى شىء.

فقد رأينا أن أقوى الاقتصاديات كانت أقلها انغماساً فى التوجهات السياسية، انحيازا لمواقف لا تعود على اقتصادياتها، والأمثلة على هذا كثيرة مثل: الاقتصاد السويسرى، الاقتصاد الألمانى، الاقتصاد الكورى، الاقتصاد اليابانى، واقتصاد المعجزة هونج كونج فى زمانها.

أما بعد نصر أكتوبر، فقد اختلفت الصورة وأصبح الاقتصاد المصرى يسير بخطا حثيثة ساعيا للحاق بالحلقات الصاعدة، آخذا فى التنامى واستكمال إيجابياته وبناء قدرته التنافسية.

وأخشى ما أخشاه إذا تعثر الاقتصاد المصرى عن اللحاق الفعلى بالحلقات الصاعدة ليستكمل عناصر قوته، أن يتهم شباب الثورة بأن ثورتهم عنيت بالسياسة وأغفلت الاقتصاد مما أدى به إلى التردى والرجوع للخلف.

واعلموا أن الاقتصاد القوى هو القادر وحده على إرضاء طموح الجماهير، وتحقيق طموحاتهم الشخصية فى الحق فى حياة أفضل، وليس بأى حال من الأحوال الوقفات الاحتجاجية والفئوية والإضراب عن العمل وتعطيل عجلة الإنتاج مع إقرارنا بأنها عادلة، إلا أنها فى هذه المرحلة تعتبر من أدوات الحلقات الهابطة.

* رئيس مجلس الأعمال المصرى - الألمانى

جريدة المصرى اليوم (صفحة 11) 2011/10/15 المصرى اليوم